

Distr.
LIMITED

TD/B/49/SC.2/L.1/Add.2
17 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد ف. ليحيه (فرنسا)

المتحدثون:

الاتحاد الأفريقي

النرويج

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الجمهورية العربية الليبية

اليابان

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسَل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود، في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٣ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إلى: UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 907 0056, Tel No. 907 5655/1066

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(تتمة)

١ - قال ممثل النرويج إن السياسة الاقتصادية المسؤولة عن التضخم الجامح، والاختلالات المالية المستمرة، والنظم الضريبية غير الفعالة، وعدم وجود آليات لإعادة التوزيع، لا تفيد الفقراء، كما لا تفيدهم سياسات أسعار الصرف المصطنعة والمؤسسات العديمة الفعالية أو الفساد. وعلى النقيض من ذلك، يمكن للاستثمار والتجارة والنمو أن تعود بالفائدة على الفقراء، ولكنها تتطلب توفر بيئة اقتصادية وسياسية مواتية. وأضاف قائلاً إن إصلاح السياسات العامة وتصحيح الاختلالات الاقتصادية لا يزالان يتسمان بأهمية بالغة بالنسبة لتحقيق النمو والحد من الفقر. إلا أن الإصلاح الاقتصادي وحده لا يكفي للحد من الفقر على نحو مستمر، ومن غير المحتمل أن تتكامل عمليات الإصلاح بالنجاح إذا ما فرضت فرضاً على الحكومات الوطنية من الخارج. ذلك لأن قيام الحكومات الوطنية بعملية الإصلاح بذاتها هو شرط أساسي للنجاح. وفي هذا الصدد، جاءت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في حينها تماماً. فهي توفر آلية أفريقية بحق للنهوض بالنمو الاقتصادي واستئصال شأفة الفقر.

٢ - وتابع قائلاً إنه قد تم الاعتراف تدريجياً بأن القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد يتطلبان تركيزاً قوياً على التعليم والصحة وتوزيع الدخل والتنمية الاجتماعية والبنى الأساسية. وهذا ينعكس في التوسع والتحسين المستمرين لمؤشر الأداء الذي يطبقه البنك الدولي فيما يتعلق بالإقراض وتقييم الجدارة الائتمانية. والمشكلة ليست مشكلة الافتقار إلى سياسة موجهة لصالح الفقراء تغطي بتأييد المؤسسات المالية الدولية، وإنما هي مشكلة تنفيذ سياسات أفضل. وتتفق معظم الجهات صاحبة المصلحة على أن هناك مجالاً للتحسين في تنفيذ السياسات؛ فعلى الرغم من وجود عدة تجارب ناجحة، فإن هناك دلائل على أن النوايا الطيبة في مجال السياسات لا تتحقق على مستوى التنفيذ.

٣ - وقال إن العمل المضطلع به من قبل أمانة الأونكتاد بشأن سياسات التكيف في أفريقيا يشكل مساهمة قيّمة في إجراء تبادل صريح للآراء بشأن التجارب المختلفة، وهو أمر تحتاج إليه جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٤ - وقال ممثل الجماهيرية العربية الليبية إن أفريقيا تواجه الكثير من المشاكل والتحديات. وأوضح أن مشكلة المديونية الخارجية المستمرة هي أخطر المشاكل المواجهة، ذلك لأن مدفوعات خدمة الديون الكبيرة تحتم على الكثير من الحكومات أن تحوّل الموارد النادرة بعيداً عن الأنشطة الأساسية للتعجيل بعملية التنمية ومكافحة الفقر،

مثل الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية، والاستثمار في الهياكل الأساسية. وقال إن مبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة. فتنفيذ هذه المبادرة يسير ببطء، كما أن ما يتم من تخفيف لأعباء الديون يظل في حالات كثيرة غير كاف لتأمين القدرة على تحمل الديون في المستقبل. كما أن هناك حاجة لتحسين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفريقية من أجل مساعدتها في تعزيز قاعدتها الإنتاجية.

٥- وأضاف قائلاً إن التنمية الأفريقية ليست ممكنة بدون تعزيز جهود المجتمع الدولي لمساعدة هذه المنطقة في التغلب على ما تعاني منه من جوانب ضعف هيكلي وحل مشكلتي النمو البطيء والفقر. إلا أن الجهود الإقليمية لا تقل أهمية. وفي هذا الصدد، قال إن تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتحاد أفريقي تشكل إنجازاً هاماً على طريق تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. كما أن من المهم أن تواصل أمانة الأونكتاد الإسهام في تأمين فهم أفضل لمشاكل التنمية في أفريقيا وفي صياغة السياسات العامة من خلال ما تظطلع به من بحوث بشأن القضايا التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا.

٦- وقال ممثل اليابان إنه لن يكون هناك استقرار ولا رخاء في الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين بدون حل المشاكل التي تواجه أفريقيا. وأشار إلى أن حكومة اليابان قد استضافت مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في عام ١٩٩٣، ثم مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود في عام ١٩٩٨، والاجتماع الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي في عام ٢٠٠١. ومن المعتمد عقد مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا، على مستوى القمة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد شددت اليابان دائماً على أهمية أن تتولى أفريقيا المسؤولية عن سياساتها الإنمائية، مما يعني أن تعتمد أفريقيا نفسها إلى اتخاذ مبادرات وإلى مساعدة ذاتها بذاتها مع حصولها على دعم من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي. ولا يمكن أن تكون التنمية مستمرة إلا إذا اعتبرت البلدان المعنية التحديات القائمة تحديات يتعين عليها هي أن تتصدى لها. وفي هذا الصدد، يشكل إثبات المشاركة الأفريقية من خلال صياغة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإنشاء الاتحاد الأفريقي، خطوة هامة.

٧- وأضاف قائلاً إنه من أجل التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكن لعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا أن تؤدي دوراً محفزاً كإطار لإجراء حوار شامل وللتعاون فيما بين البلدان الأفريقية وشركائها. وفي مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا، ستولي اليابان الأولوية للتعاون بين آسيا وأفريقيا، وللتنمية التي يشكل الإنسان محورها، ولتوطيد السلم كشرط مسبق لتحقيق التنمية. وقال إن التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا حقق في التشديد على أهمية التعليم والرعاية الصحية،

ولكنه من الضروري أيضا الاعتراف بأن الجهود الإنمائية لا يمكن أن تؤتي ثمارها دون توفر الأمن وتوطيد السلم، وهي مسألة تستحق المزيد من الاهتمام في العمل المقبل للأمانة.

٨- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأفريقي إن تقرير الأمانة بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا يوفر منظورا بديلا فيما يتصل بالسياسات التي تدعو إليها المؤسسات المالية الدولية. وفي حين أنه من السابق لأوانه إلى حد بعيد استخلاص أية استنتاجات حول تأثير النهج الجديد لهذه السياسات على النمو والحد من الفقر، فإن الحقيقة المتمثلة في أنه يجري الآن إيلاء أهمية خاصة للمساهمة القطرية والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات في تصميم وتنفيذ برامج الحد من الفقر تمثل تطورا يدعو إلى الاستحسان. وأوضح أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعتبر مبادرة إقليمية بحق يمكن لأفريقيا من خلالها أن تسعى إلى تحقيق مصالحها في الاقتصاد العالمي وأن تتعاون مع المجتمع الدولي. وقال إن العديد من البلدان النامية قد اشتكت، في الاجتماع الذي عقدته مؤخرا لجنة المفاوضات التجارية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، من عدم إحراز تقدم بشأن القضايا التي تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لها، مثل قضايا المعاملة الخاصة بالتمايز، والتجارة في المنتجات الزراعية، ومشاكل التنفيذ. وأضاف قائلاً إنه يتعين على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إبداء الالتزام السياسي من أجل ضمان أن يفضي مؤتمر الدوحة الوزاري إلى تحقيق نتائج إيجابية على صعيد التنمية.

٩- وتابع قائلاً إن الأهداف الإنمائية المبينة في الصك التأسيسي للاتحاد الأفريقي وفي برنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل بيئة خارجية مواتية. وعلى هذا الأساس تشارك البلدان الأفريقية في المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية وقد وضعت نصب عينيها هدف تحقيق تكامل إقليمي أقوى. وإذا ما أُريد تحقيق هدي النمو والحد من الفقر على النحو الذي تدعو إليه أوراق استراتيجية الحد من الفقر، فلا بد من إصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا بد من تعزيز التعاون الإنمائي. كما يلزم تأمين الدعم من البلدان المتقدمة في شكل إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق لصالح المنتجات التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان الأفريقية، وتنفيذ المبادرات القائمة الرامية إلى تخفيف أعباء الديون، وإعادة النظر في معايير الأهلية التي تطبقها، وبلوغ الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

١٠- وأضاف قائلاً إنه ينبغي للأونكتاد أن يعجل في توفير المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة والتي يمكن أن تساعد في تعزيز القدرة المؤسسية، وبخاصة في أفريقيا، وتدعيم عملية بناء توافق في الآراء في المفاوضات المتعددة الأطراف.

١١- وقال ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إنه من الضروري ضمان إشراك شعوب أفريقيا في تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأوضح أن اتحادات العمال الأفريقية قد أعربت باستمرار عن شكوكها حول المفهوم الذي يعتبر أن الأخذ بنهج السوق الحرة إزاء السياسة الاجتماعية والتجارية يمكن أن يحل

مشاكل التنمية في هذه المنطقة. ذلك لأن التنمية ينبغي أن تقوم على أساس الديمقراطية والمشاركة، وإلغاء الديون، وتعزيز الحماية الاجتماعية والحوار، وتوطيد السلم والتكامل الإقليمي. وقال إن النماذج والمخططات الإنمائية التي تستند إليها أنشطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم تتمكن من حل مشاكل الفقر والتخلف والاستبعاد. كما أن سياسات التكيف الهيكلي التي انتهجت في الماضي قد أخفقت لأنها لم تقم على أساس عمليات ديمقراطية تأخذ الاحتياجات الحقيقية للناس بعين الاعتبار.

— — — — —